

## تحرك نحو حكومة جديدة يقودها التحالف الوطني الكتل الكردستانية تنتظر الرد على مطالبها

## المالكي يأمر بإطلاق سراح أربعة من معتقلي الرطبة

### □ بغداد/ إياد حسام الساموك

أفادت مصادر سياسية متطابقة أن هناك تحركا باتجاه تحقيق حكومة أغلبية سياسية يخرج من رئاستها المالكي ولكنها أي تلك الرئاسة تظل بيد "التحالف الوطني".

وقالت المصادر إن العديد من القوى السياسية بانتظار تصحيح ذرعا بنهج رئيس الوزراء نوري المالكي لجهة توسيعه العداة حتى مع شركائه في الحكم، وبخاصة مع المجلس الأعلى الإسلامي وزعيم المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجبلي.

وفيما أكدت المصادر أن هناك دعوات تتصاعد داخل التحالف الوطني من أجل إنقاذ العراق من التفرد في إشارة إلى النفوذ المتصاعد لرئيس الوزراء نوري المالكي، أشارت إلى أن "الأيام المقبلة ستشهد لقاءات لبعض قيادات" القائمة العراقية" مع قيادات في التحالف الوطني، فضلا عن لقاءات مشتركة لقيادات

سياسية كردية وشخصيات من العراقية والتحالف الوطني.

مصدر مقرب من زعيم القائمة العراقية إياد علاوي، أكد أن أغلب الكتل السياسية اتفقت على سحب الثقة عن الحكومة والدعوة إلى انتخابات مبكرة حال عدم استجابة ائتلاف دولة القانون لورقة المطالب التي دعا إليها رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني.

يأتي هذا في وقت توقع مصادر مقربة من مصدر القرار في ائتلاف الكتل الكردستانية، موافقة ائتلاف دولة القانون على ورقة المطالب الكردية التي سيحملها كل من رئيس حكومة إقليم كردستان برهم صالح ونائب رئيس الوزراء، روز نوري شاويس، واللذين من المؤمل وصولهما إلى بغداد خلال أيام.

وتنطوي الورقة الكردستانية على عدد من المطالب التي تتعلق بالإقليم مثل المادة ١٤٠ وقانون النفط والغاز، فضلا عن الأمور المتبقية من اتفاقية أربيل، خصوصا ملف الخوازن في

المؤسسات العسكرية والوزارات الأمنية والمجلس الوطني للسياسات العليا والنظام الداخلي لمجلس الوزراء ومعرفة مدى قدرة المركز على مناقشتها كي يتم بعدها إرسال الوفد المفاوض الكردستاني من عمده.

وقال مصدر مقرب من علاوي، طلب عدم ذكر اسمه، لـ "المدى" أمس، "إن كلا من العراقية والصرديين وائتلاف الكتل الكردستانية والمجلس الإسلامي الأعلى اتفقوا على سحب الثقة عن الحكومة والدعوة إلى انتخابات مبكرة في حال استمرار مطالب الكتل الأخرى، وإن هناك خطين تسير عليهما الكتل، الأول ممارسة الضغوط من خلال الكتل الكردستانية والرسالة التي سوف تتبعها، والأخر بالشروط الثلاثة للصرديين والتي قد يراها البعض مستحيلة التنفيذ بالنسبة لائتلاف دولة القانون.

دولة القانون، من جانبها سخرت من

الدعوة لإسقاط المالكي، وقال محمد سعدون الصيهور النائب عن الائتلاف في تصريح لـ "المدى" أمس "إن إسقاط الحكومة ضربا من الخيال لأنه بحاجة إلى موافقة بعض أطراف التحالف الوطني، والذي وصفه بالتمسك والقوي جدا على العكس مما أدلى به فالج ساري.

وتابع الصيهور لا يوجد سقف لمطالب ائتلاف الكتل الكردستانية والعراقية ففلاهما يبحثان عن المصالح الحزبية الضيقة فالتفرد بالسلطة غير موجود

على اعتبار أن القرارات الحكومية تصدر بالأغلبية في مجلس الوزراء وكذلك الحال بالنسبة للقرار الأمني، فإن المالكي يتخذ القرارات بمعبة الضباط في وزارة الدفاع والداخلية استنادا إلى الدستور".

مبيناً أنه فيما يتعلق بالحديث عن الوزارات الأمنية فإن العراقية لم تقدم أي اسم حتى اللحظة وإن جميعها مازالت لدى رئيس الجمهورية وأنا لم نسمع بالمرشحين إلا عبر وسائل الإعلام.

### ■ التفاصيل ص ٢

### □ بغداد/ المدى

أعلنت محافظة الأنبار، في وقت متأخر من مساء أمس، أن رئيس الحكومة نوري المالكي قد أمر بإطلاق سراح أربعة من المعتقلين من أبناء قضاء الرطبة من أصل ثمانية متهمين بالوقوف وراء حادثة الخنوب، فيما لفتت إلى أن المالكي أمر أيضا بإحالة المعتقلين الآخرين إلى مدينة الرمادي من أجل التحقيق معهم.

وقال المتحدث باسم محافظة الأنبار محمد فتحي حنتوش في تصريح لوكالة السومرية نيوز إن "رئيس الحكومة نوري المالكي وعدا من ممثلي عشائر الأنبار ووزير المالية رافع العيسوي"، مبينا أن "القرار سيكون ساري المفعول في غضون الساعات القليلة المقبلة".

أبناء قضاء الرطبة من أصل ثمانية متهمين بالوقوف وراء حادثة الخنوب، بعد التأكد من عدم ضلوعهم في الحادث".

وأضاف حنتوش أن "المالكي أمر أيضا بإحالة المعتقلين الأربعة الآخرين إلى مدينة الرمادي من أجل التحقيق معهم من قبل قيادة الشرطة وإطلاق سراحهم فيما بعد في حال عدم ثبوت التهم ضدهم".

ولفت حنتوش إلى أن "هذا القرار جاء عقب اجتماع طارئ عقد مساء اليوم في مجلس الوزراء وضم رئيس الحكومة نوري المالكي وعددا من ممثلي عشائر الأنبار ووزير المالية رافع العيسوي"، مبينا أن "القرار سيكون ساري المفعول في غضون الساعات القليلة المقبلة".

### ■ تفاصيل أخرى ص ٤



جانب من التظاهرات التي دعا إليها زعيم التيار الصدري يوم أمس.. (أ.ف.ب)

## فخري كريم يؤكد على ضرورة البناء الديمقراطي للعراق

### □ بغداد/ المدى

اعرب رئيس مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون الأستاذ فخري كريم عن أسفه لوجود تراجع كبير في مستوى الديمقراطية في البلاد، منتقدا الجهات التي تحاول قمع الحريات.

جاء ذلك خلال استضافته في برنامج "قريب جدا" الذي تقدمه قناة "الحرة" سبط كريم الضوء على عدد من القضايا التي طرحها عليه مقدم البرنامج بشأن الأوضاع في العراق، خاصة ما يتعلق منها بالعلاقة بين التيارات العلمانية والليبرالية من جانب والتيارات الإسلامية من الجانب الأخرى. وانتقد كريم زج الدين بشكل سيئ في السياسة، مشيرا إلى محاولة بعض المتطرفين استغلال

الدين لقمع الحريات والائتلاف على الديمقراطية التي نص عليها الدستور. وأوضح الهدف الحقيقي لحملة الدفاع عن الحريات التي تلغتها المدى وحاول البعض متعمداً ربطها بالخمور والحانات، مؤكدا ضرورة البناء الديمقراطي للعراق كونه الضمانة الحقيقية لكل المكونات.

وتابع "هناك تراجع خطير جدا لدى القوى الديمقراطية ليس هناك قوة ديمقراطية فاعلة وقوية تستطيع أن تقدم إجابات على التساؤلات ولا على حاجات المواطنين، وبالتالي تفسح المجال أمام القوى الدينية".

وفي محور آخر تحدث رئيس مؤسسة المدى عن ضرورة التمييز بين ما حصل من تطيقات خاطئة للفكر الاشتراكي وبين الشيوعية والماركسية فكفر.

### ■ نص الجزء الأول من الحوار ص ٢

## المرجعية تتهم المسؤولين الأمنيين بالتنصل

### □ كربلاء/ المدى

انتقد ممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء أحمد الصافي طريقة تعامل السياسة العراقية مع عدد من الملفات المتعلقة بإدارة البلد وأهمها الملف الأمني. وطلب الصافي في خطبة الجمعة بان يخرجوا ويتكلموا بصريح العبارات عن الأسباب التي أدت الى مقتل عدد من الزائرين للسيدة زينب عليها السلام من محافظة كربلاء ومن يقف وراءها ولماذا بهذا التوقيت بالذات؟

## أردوغان يلّمح إلى عملية مشتركة مع إيران في كردستان

### □ بغداد/ المدى

وتحدثت تقارير نشرت في صحف تركية أن "رئيس الوزراء التركي أردوغان تحدث في تونس عن علاقات تركيا بإيران والتعاون ضد حزب العمال الكردستاني قائلا إنه "مبني بشكل جيد، وقد نعمل معا في (جبل) قنديل".

إلا أن أردوغان لفت في تصريحات أدلى بها للصحافيين أثناء سفره

إلى تونس في إطار جولة له بشمال أفريقيا إلى أن "تصريحات الوزير كانت زلة لسان وتم تصحيحها، مضيفا "ولن يكون هناك تحذير مسبق من أي عملية بهذا الشكل".

فيما نقلت صحيفة حريت فضلا عن صحف أخرى عن أردوغان قوله إن "أشياء كهذه لا تقال وإنما تنفذ"،

وقال الصافي "لا بد أن تتضافر الجهود جميعا ولا نستثنى أحدا من أجل الوقوف على هذا الحادث وأمثاله وعدم التنصل من المسؤولية، فهناك ظاهرة أصبح يمارسها السياسة والقيادات الأمنية وهي الكل يحاول أن يتنصل من المسؤولية".

وخاطب ممثل المرجعية في كربلاء المسؤولين بقوله "إخواني الأعزاء المسؤولين فكيفي أن نتعامل فيما بيننا كأعداء، وكيفي أن ندفع من قبل قوى ماجورة بحفنة من الأموال من أجل أن يمزق بعضنا بعضا، وكيفي

أن تعلق الأصوات النشاز على الأصوات المعتدلة، وكيفي أن يكون الإعلام اعلاما تحريضا واعلاما مأجورا ويجب القتل ويستدر الكلام من الآخرين لكي يظهرهم بمظهر القاتل والذي لا يحب وطنه، وكيفي أن يتبادل التهم فيما بيننا".

وأضاف الصافي "تكونوا خلية للأزمات وان لا تتصارعوا وتتجادلوا أطراف الحديث بالشكل السيئ، وتابع "انتم مسؤولون عن احتقانات كثيرة في الشارع بطريقة الأداء الآن الذي

فيه إثارة لعواطف الناس. وناشد الصافي المسؤولين بقوله "معاشر الساسة ما زلنا نظن ان عند بعضكم ضمائر حيّة ومازلنا نعتقد ان فيكم من يسمع الكلام، ورجاء فإن هذه الطريقة من تبادل الاتهامات والتراشق في الإعلام غير مجدية، مضيفا "اجلسوا جلسة مودة وحافظوا على البلد رفقا بالبلد، فلا خيار أمامكم إلا ان تقبلوا النصيحة وتعملوا من أجل رداء كل فئمة ممكن أن تحدث في هذا البلد عليكم ان تكونوا بمستوى المسؤولية".

## النجيفي ينجو من الاغتيال

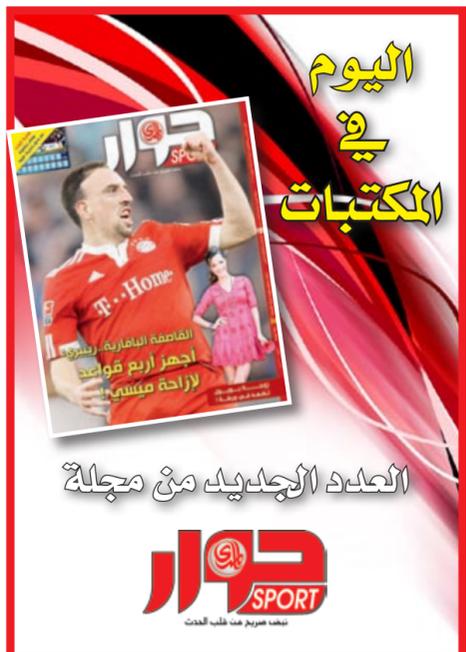
### □ بغداد/ المدى

نجح محافظ نينوى أثيل النجيفي، الجمعة، في محاولة اغتيال بعد أن أطلق جندي النار باتجاهه، فيما أصيب أحد أفراد حمايته بجروح وسط الموصل.

وقال النجيفي في تصريح لوكالة السومرية نيوز إن "شجارا حصل، مساء أمس، بين أفراد حمايتي وعناصر نفطة تفتيش لقوات الجيش في منطقة الجوسق، وسط الموصل، ولدى نزولي من سيارتي أطلق أحد أفراد النقطة النار من سلاح رشاش باتجاهي، مما أسفر عن إصابة أحد أفراد حمايتي بجروح".

وأضاف النجيفي أن "قوة الحماية ألقى القبض على مطلق النار، مشيرا إلى أن التحقيق معه سيثبت أن كان فعلة محاولة لاغتيالي أم كان بسبب المشاجرة".

وشهدت نينوى اليوم، إصابة أمر الفوج السابع في شرطة نينوى العقيد فتحي طيبان وسبعة من عناصر حمايته بتفجير مزودج استهدف موكبه وسط الموصل، فيما أصيب عنصران من الجيش العراقي بانفجار عبوة ناسفة شمال الموصل.



## موازنة ٢٠١٢ إلى مجلس الوزراء لإجراء التعديلات جزؤها الاستثماري وصل إلى ٣٥ بالمئة وتخصيص ٤ مليارات دولار لدعم البطاقة التموينية

### □ بغداد/ المدى

في وقت ترسل وزارة المالية مشروع الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٢ إلى الحكومة اليوم لغرض مناقشته، أكدت اللجنة المالية وجود طرفة نوعية في جزء الموازنة الاستثماري إلى ٣٥ بالمئة بعد ان كان ٣٠ بالمئة في موازنة ٢٠١١.

واستكمال وزارة المالية موازنة عام ٢٠١٢ والتي تتكون من ١٨٠ تريليون دينار عراقي وبعجز مقداره ٣٥ تريليون تقول الحكومة إنها ستعالجها من عائدات النفط.

وقال المتحدث باسم الوزارة زيد زامل لوكالة كردستان للأنباء "قررنا رفع مسودة موازنة العام المقبل إلى مجلس الوزراء اليوم السبت لتقديم الملاحظات عليها وإجراء التعديلات اللازمة لتعريفها ورفعها إلى مجلس النواب".

وأضاف أن مسودة موازنة عام ٢٠١٢ ستطرأ عليها تغييرات في مناقشتها



في مجلس الوزراء وستقوم الوزارة بإعادة إعداد الموازنة ثم رفعها من جديد إلى مجلس الوزراء والتصويت عليها وإرسالها إلى مجلس النواب.

ويتوقع خبراء اقتصاديون ان تتأخر

على عائدات النفط لتمويل نحو ٩٥ بالمئة من موازنته السنوية.

ويقول البنك المركزي العراقي إنه أنفق مع وزارة المالية على بناء موازنة عام ٢٠١٢ بتحفظ اقتصادي عن ارتفاع أسعار النفط أوبك، الى ذلك، قالت عضو اللجنة المالية في مجلس النواب، نجيبية نجيب، ان الموازنة التي سوف تتم مناقشتها في وزارة المالية رفعت والى درجة معقولة من النسبة المخصصة للاستثمار بعد ان كانت في الموازنة السابقة ٣٠ بالمئة وصلت الآن الى ٣٥ بالمئة، واصفة هذه الطفرة بالنوعية.

ونجيب وهي عضو في ائتلاف الكتل الكردستانية لم تجد قناعة كاملة في اتصالها مع "المدى" من المسودة الحالية وقالت "مازالت تعتمد وبنسبة ٩١ بالمئة على إيرادات النفط في الوقت الذي من المفترض للجزء الى المصادر الأخرى كالسياحة او الضرائب او التعرفه العسكرية او شركات الهاتف النقال لان أي

نزول في أسعار النفط من الممكن ان يؤثر سلبا على الاقتصاد العراقي"، إلا أنها أقرت بصعوبة الاعتماد على هذه المصادر في الوقت الحالي على اعتبار أنها تحتاج الى ليات وعمل كبير، مشددة على أنه ضمن أولويات موازنة ٢٠١٢ ستكون مشاريع الخدمات والكهرباء البنى التحتية، فضلا عن المئة ألف وظيفة التي تم تداولها في وسائل الإعلام.

وفي سياق متصل، قال مستشار في الحكومة إن وزارة المالية خصصت ٤ مليارات دولار لدعم مواد برنامج التموين الحكومي ضمن موازنة عام ٢٠١٢.

وأفاد المستشار الاقتصادي سلام القرشي وكالة كردستان للأنباء بأن وزارة المالية خصصت أربعة مليارات دولار لدعم مفردات البطاقة التموينية ضمن موازنة عام ٢٠١٢ التي ستقدمها اليوم السبت إلى مجلس الوزراء.

ويعتمد أكثر من ٦٠ بالمئة من العراقيين على برنامج التموين الحكومي.